الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/52/823
9 March 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الثانية والخمسون
البند ١١٤ من جدول الأعمال

استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة

الموظفون المقدمون دون مقابل من الحكومات والكيانات الأخرى

تقرير الأمين العام

١ - هذا التقرير مقدم عملا بقرار الجمعية العامة ٢٤٣/٥١ المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن المنهجية والمستوى المقرر تطبيقهما على تكاليف الدعم الإداري فيما يخص الموظفين المقدمين دون مقابل من الحكومات والكيانات الأخرى.

٢ - وورد في التقرير السابق عن الموظفين المقدمين دون مقابل من الحكومات والكيانات الأخرى (A/51/688 و Corr.1 و Add.1-3) شرح مفصل للسند التشريعي والمنهجية المستخدمين في تطبيق تكاليف الدعم الإداري، المحملة حاليا بمعدل ١٣ في المائة، فيما يتصل بقبول التبرعات، بما في ذلك الموظفين المقدمين دون مقابل.

٣ - وتعامل خدمات الموظفين المقدمين دون مقابل من الحكومات والكيانات الأخرى معاملة التبرعات، التي يخضع قبولها للبند ٧ - ٢ من النظام المالي الذي ينص على ما يلي:

"للأمين العام أن يقبل التبرعات، سواء أكانت نقدية أم لا، شريطة أن تكون التبرعات مقدمة لأغراض متمشية مع سياسات المنظمة وأهدافها وأنشطتها، وشريطة أن يقتضي قبول التبرعات التي تنطوي بصورة مباشرة أو غير مباشرة على تحمل المنظمة مسؤولية مالية إضافية، موافقة السلطة المختصة."

٤ - وقد ذُكر في التقرير السابق أن قبول تبرع من التبرعات يكاد ينطوي دائما على تحمل المنظمة مسؤولية مالية إضافية تتمثل في تكاليف متصلة. وفي حالة الموظفين المقدمين دون مقابل، تشمل التكاليف المتصلة الدعم السكرتاري والإداري، والمعدات، واللوازم، وحيز المكاتب، والمرافق، والاتصالات، والخدمات الطبية، والمشاركة في البرامج اللغوية والتدريبية، وما إلى ذلك. وقد أوضح التقرير السابق أن هذه التكاليف بلغت في إدارة عمليات حفظ السلام نحو ١٨ في المائة من تكلفة الموظفين المقدمين دون مقابل.

98-05888 100398 100398

٥ - ولذلك يتعين تحميل المانحين تكاليف الدعم الإداري لتلافي تحميل المنظمة مسؤولية مالية إضافية. فإذا لم يُحمل المانحون هذه التكاليف فإن تكاليف الدعم الخاصة بالموظفين المقدمين دون مقابل ستتحملها بالضرورة الميزانيات المقسمة على الأنصبة المقررة.

٦ - ورأت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقريرها (A/51/813) أنه يجب إعداد الميزانيات على أساس كامل التكلفة، مع تحديد كامل الاحتياجات من الموظفين، أيا كانت طريقة تمويلها، وأن الاستعانة بالموظفين المقدمين دون مقابل من الفئة الثانية، التي تمثل خروجا على الممارسة الاعتيادية المتعلقة بالموظفين والضمانات الواردة فيها، ينبغي ألا تجري إلا على أساس استثنائي ومؤقت.

٧ - وباتخاذ القرار ٢٤٣/٥١، حددت الجمعية العامة الحالتين التي يجوز للأمين العام فيهما قبول الموظفين المقدمين دون مقابل، وهما:

بعد إقرار الميزانية، توفيرا للدراية الفنية غير المتاحة داخل المنظمة لأداء مهام على درجة فائقة من التخصص، على النحو الذي يحدده الأمين العام، ولفترة معينة ومحدودة؛

توفيرا للمساعدة المؤقتة والعاجلة في حالة الولايات الجديدة و/أو الموسعة المسندة إلى المنظمة، ريثما تبت الجمعية العامة في مستوى الموارد اللازمة لتنفيذ تلك الولايات؛

وعملا بالقرار نفسه، يتعين على الأمين العام أن يعد جميع الميزانيات على أساس كامل التكلفة، مع تحديد كامل الاحتياجات من الموظفين.

٨ - ويمكن أن تتضمن هذه الميزانيات عددا محددا من الوظائف التي تتطلب خبرات لتأدية مهام على درجة عالية من التخصص مما قد يستدعي الاستعانة بموظفين مقدمين دون مقابل، على نحو يتماشى مع الشروط الواردة في القرار ٢٤٣/٥١. وفي هذه الظروف، يمكن قبول الموظفين المقدمين دون مقابل وتعيينهم في مناصب ممولة وموافق عليها. وفي هذه الحالات، لا يعد هؤلاء الموظفون مكملين لملاك الموظفين القائم وإنما جزءا منه. ولذلك، لا تثور ها هنا مسألة تحميل الحكومات المساهمة بهؤلاء الموظفين تكاليف الدعم.

٩ - وفيما يتعلق بقبول الموظفين المقدمين دون مقابل لتوفير المساعدة المؤقتة والعاجلة في حالة الولايات الجديدة و/أو الموسعة المسندة إلى المنظمة، ريثما تبت الجمعية العامة في مستوى الموارد اللازمة لتنفيذ تلك الولايات، فإنه يُتوقع، إذا ما نشأت هذه الحالات، أن تكون ثمة حاجة إلى هؤلاء الموظفين لفترة وجيزة جدا لأداء المهام التي لم توافق الجمعية بعد على الوظائف الخاصة بها وباتت موافقتها عليها وشيكة. وفي هذه الظروف المحدودة للغاية لا يبدو تحميل تكاليف الدعم أمرا مناسبا.

- - - - -